



الشروط الشكلية للكمبيالة وأثر تخلفها في نظام الأوراق التجارية السعودي (دراسة تحليلية)

د. فهد بن محمد بن عبدالرحمن الصقري
البريد الإلكتروني: fahadalsagri1@gmail.com

الملخص

تتجلى أهمية الموضوع بالنظر إلى ما وصلنا إليه في العصر الحديث من تنوع المعاملات التجارية، مما أدى إلى استخدام الكمبيالة ولكي تؤدي وظيفتها كأداة لانتقال النقود وأداة وفاء وأداة انتمان سن لنا المنظم شروطا شكلية وجعل الالتزام المصرفي مقيدا بوجود بعض تلك الشروط ورتب على تخلفها أثرا لذا تطلب الأمر دراستها بشكل مفصل وبيان أثر تخلف هذه الشروط على قوة الورقة، ومدى حجيتها، فكان البحث في مبحث تمهيدي ومبحثين، تناولت في المبحث التمهيدي مفردات عنوان البحث وفي المبحث الأول استعرضت فيه الشروط الشكلية الإلزامية والاختيارية للكمبيالة ثم بينت أثر تخلف هذه الشروط عليها في المبحث الثاني بالتفصيل، فذكرت متى يكون تخلف الشرط الشكلي الإلزامي سببا لبطلان الكمبيالة كورقة تجارية، ومدى حجيتها، كذلك وضحت أثر تخلف الشرط الشكلي الاختياري للكمبيالة.

وسلكت في إعداد هذا البحث منهجا حرصت على الالتزام به هو المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع، والرجوع إلى الكتب، والبحوث المتخصصة وتوثيق النصوص، والنقول من مصادرها وعزوها إلى قائلها من خلال كتبهم المعتمدة، والتحليل النظامي للمسائل وفق النظام السعودي.

وتوصلت إلى جملة من النتائج من أبرزها وجوب النص على كلمة كمبيالة في متن الصك ولا يغني عن ذلك كلمة مرادفة لها كالسفتجة أو سند حوالة، أيضا التوقيع على الكمبيالة يكون غالبا بالكتابة، ومع ذلك يمكن أن يكون بوسيلة أخرى كالبصمة أو الختم، ولا يشترط كتابة الاسم إضافة للتوقيع، كذلك يجوز كتابة الكمبيالة بلغة أجنبية ولكن يحظر تعدد اللغات.

وختمت البحث بعدد من التوصيات من أهمها اقترحت على وزارة التجارة والاستثمار أن تصدر مطبوعات خاصة للكمبيالة تحمل أرقاما، مشابهة بذلك الشيك، ويدون على غلافهما أحكامهما باختصار.

الكلمات المفتاحية: الكمبيالة، نظام الأوراق التجارية، نظام الأوراق المالية السعودي.



Formal Conditions of The Bill of Exchange and The Effect of its Failure on The Saudi Commercial Paper System (An analytical study)

Dr. Fahd bin Muhammad bin Abdul Rahman Al-Saqri
Email: fahadalsagri1@gmail.com

ABSTRACT

The importance of the subject is evident in view of what we have reached in the modern era of the diversity of commercial transactions, which led to the use of the bill and to perform its function as a tool for the transfer of money, a tool for fulfillment and a credit tool. The matter was studied in detail and the impact of the failure of these conditions on the strength of the paper, and the extent of its validity. The research was in an introductory section and two sections. In the preliminary section, I dealt with the vocabulary of the research title. In the first topic, I reviewed the mandatory and optional formal conditions of the bill of exchange, then showed the impact of these conditions' failure on them in the second topic. In detail, I mentioned when the failure of the obligatory formal condition is a reason for the invalidity of the bill of exchange as a commercial paper, and the extent of its authenticity, as well as the effect of the failure of the optional formal condition of the bill of exchange.

In preparing this research, I took an approach that I was keen to adhere to, which is the inductive-analytical approach, by collecting the scientific material related to the topic, referring to books, specialized research, documenting texts, quoting from its sources and attributing it to its authors through their approved books, and systematic analysis of issues according to the Saudi system. .

And I reached a number of results, the most prominent of which is the necessity of stipulating the word promissory note in the body of the instrument, and a synonymous word for it, such as the bill of exchange or transfer deed, should not be substituted for that. In addition to the signature, the bill of exchange may also be written in a foreign language, but multilingualism is prohibited.

The research concluded with a number of recommendations, the most important of which suggested to the Ministry of Commerce and Investment to issue special publications for the bill of exchange bearing numbers, similar to that of the check, and to write on their cover their provisions in short.

Keywords: bill of exchange, commercial paper system, Saudi securities system.



مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير محمد بن عبد الله ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد ..

فإن الله تعالى جعل الإنسان خليفة في الأرض، ومن مقتضيات هذه الخلافة أن يتعاون الناس ، ويحتاج بعضهم إلى بعض، فلا يمكن لأحد أن يستقل في جميع شؤون حياته عن الآخرين ، بل سخر الله الناس بعضهم لبعض، ولما كان كل فرد قد يحتاج إلى سلع في ملك الآخرين وحوزتهم ، أو يحتاج الآخرون إلى سلعة في ملكه وحوزته فقد عمد الناس في القديم إلى البيع بالمقايضة أي تبادل السلع فيما بينهم وكانوا يقدرون ثمن السلعة بثمن سلعة أخرى ، أو جزء منها ، ولما كانت المقايضة غير عملية ، وأحيانا تكون غير دقيقة اضطر الناس إلى إيجاد شيء له قيمة في ذاته ، فاستعانوا بالنقدين الذهب ، والفضة ، وجعلوها أداة لتقويم السلع ، فسبكوا منها قطعاً صغيرة سهلة التداول، لكن وجد الناس صعوبة في حمل القطع المعدنية ، فابتكروا الأوراق النقدية ، وحددت قيمة هذه الأوراق بالذهب، ومع سهولة حمل ، وتداول هذه الأوراق النقدية ، إلا أنها لم تف بالحاجة التي يتطلبها سرعة التعامل التجاري داخليا ، وخارجيا مع الاطمئنان على سلامة ، وسهولة تداولها ، ونقلها من بلد إلى آخر لذا أوجدوا الأوراق التجارية لتلبية احتياجات التجارة التي تستند بشكل أساسي إلى عنصر الائتمان الذي تعتبر الأوراق التجارية من أهم وسائل تحقيقه، ولهذه الأوراق ، وظائف متعددة من ذلك أنها أداة، وفاء ، وائتمان ، ولكي تقوم هذه الأوراق بوظائفها ، ودورها ، وتكتسب الصفة التجارية وضع لها المنظم شروطاً شكلية.

من هنا جاءت هذه الدراسة بعنوان (الشروط الشكلية للكمبيالة وأثر تخلفها).

لدراسة هذه الشروط، وأنواعها بشكل مفصل مع بيان أثر تخلفها.

والمتمثل في عنوانه يدرك أهمية تناول ذلك في بحث مستقل كهذا، فأرجو أن يكون إضافة للمهتم بالعلم القانوني، وفائدة للمثقف.

ولا ريب أن العمل البشري يعترضه النقص والقصور، فما كان من نقص، وخلل فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله، وما كان من صواب، وتوفيق فمن الله سبحانه فله الحمد أولاً، وآخرأ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

أولاً: الأهمية العلمية للموضوع:

- 1- تتجلى أهمية الموضوع بالنظر إلى ما وصلنا إليه في العصر الحديث من تنوع المعاملات التجارية ، مما أدى إلى شيوع استخدام الأوراق التجارية بين التجار ، وغيرهم بدلا عن النقود تسهياً وائتمناً.
- 2- دور الشروط الشكلية في قيام الكمبيالة بوظائفها ، وبإكسابها الصفة التجارية.
- 3 - سن المنظم لهذه الكمبيالة شروطاً شكلية إلزامية ، وأخرى اختيارية ، وجعل وجود الالتزام الصرفي مقيداً بوجود بعض تلك الشروط ، لذا تطلب الأمر دراستها بشكل مفصل.
- 4- الحاجة الماسة إلى دراسة أثر تخلف أحد الشروط الشكلية على الكمبيالة ، ومدى حجيتها في هذه الحال.
- 5- بعض المتعاملين بالكمبيالة ، قد يختلط عليه الشرط الإلزامي، والشرط الاختياري مع أن لكل شرط حكمه ، وأثره على الورقة ، مما يظهر أهمية دراسة هذه الشروط.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

- 1- توضيح أثر تخلف أحد الشروط الشكلية على قوة الكمبيالة ، ومدى حجيتها.
- 2- المشاركة في زيادة الوعي القانوني للمتعاملين بالكمبيالة من التجار ، وغيرهم.
- 3- الإسهام في الحد من الخصومات التجارية التي تنشأ بسبب الجهل بهذه الشروط.
- 4- محاولة المشاركة في تطوير النظام التجاري في المملكة من خلال البحوث والدراسات.
- 5- الرغبة في تسهيل موضوع (الشروط الشكلية للكمبيالة ، وأثر تخلفها) لأهل الاختصاص.
- 6- أهمية الكمبيالة ، ودورها في التجارة الداخلية ، والخارجية.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من مقدمة ، ومبحث تمهيدي ، ومبحثين ، وخاتمة.

المقدمة تتضمن: الافتتاحية، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره ، وخطة البحث، ومنهج البحث.



المبحث التمهيدي : التعريف بمفردات العنوان ، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : ماهية الشروط الشكلية ، وفيه ثلاثة فروع :
الفرع الأول: تعريف الشروط.
الفرع الثاني: تعريف الشكلية.
الفرع الثالث : تعريف الشروط الشكلية كلفظ مركب.
- المطلب الثاني : ماهية الكميالية ، وفيه فرعان:
الفرع الأول: تعريف الكميالية في اللغة.
الفرع الثاني: تعريف الكميالية في النظام.
- المبحث الأول : الشروط الشكلية للكميالية ، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: الشروط الشكلية الإلزامية للكميالية.
المطلب الثاني: الشروط الشكلية الاختيارية للكميالية.
- المبحث الثاني: أثر تخلف الشروط الشكلية للكميالية ، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أثر تخلف الشروط الشكلية الإلزامية للكميالية.
المطلب الثاني: أثر تخلف الشروط الشكلية الاختيارية للكميالية.

المبحث التمهيدي

التعريف بمفردات العنوان

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ماهية الشروط الشكلية .
- المطلب الثاني: ماهية الكميالية .

المطلب الأول : ماهية الشروط الشكلية

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول: تعريف الشروط .

الشروط جمع شرط ، وهو: ما يوضع ليلتزم في بيع ، أو نحوه . ويقال شرط الجلد شرطا ، أي شقه شقاً يسيراً .
وشرط عليه أمراً ، أي: ألزمه إياه .
وشرط فلان بكسر الراء ، أي: وقع في أمر عظيم .
وأشرطه ، أي: جعل له علامة .
والشرط بفتح الراء ، أي: العلامة (1) .
وأيضاً: ردال المال (2) .

والشرط في علم أصول الفقه: مالا يوجد المشروط مع عدمه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده. (3)

الفرع الثاني : تعريف الشكلية .

الشكلية مأخوذة من (شكل) ، والشكل معناه: الشبه ، والمثّل .
ويطلق على: هيئة الشيء ، وصورته .

(1) انظر: إبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمد النجار، المعجم الوسيط

(ص 478، 479)، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية.

(2) انظر: اسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، (ص542)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة 1429هـ / 2008م.

(3) انظر: موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (761/2) مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة العاشرة 1432هـ - 2011م.



وتشكل الشيء ، أي: تصور ، وتمثل .
وشاكله ، أي: شابهه ، ومائلة .
والمشاكله ، أي: المماثلة .

وشكل فلان بكسر الكاف ، أي: اجتمع بأشكاله ، وأمثاله .
ويقال مسائل شكلية ، أي: يهتم فيها بالشكل دون الجوهر (1) .
ويقال هذا أشكل بكذا ، أي: أشبه (2) .

الفرع الثالث: تعريف الشروط الشكلية كلفظ مركب .

هي بيانات حددت بموجب نصوص القانون الصرفي، بحيث لا تخضع الورقة لهذا القانون الأخير ، إلا إذا توفرت فيها هذه البيانات، وإلا تفقد صفتها كورقة تجارية ، وتصبح ورقة عادية تخضع للقانون المدني (3) .
ويمكن تعريفها أيضا: بأنها مجموعة من البيانات التي سنّها المنظم لإنشاء الورقة التجارية، وهذه البيانات تختلف تبعا لنوع الورقة التجارية، ولا تكون الورقة التجارية صحيحة ، ومنتجة لأثارها القانونية ، إلا إذا توافرت فيها هذه البيانات .

المطلب الثاني : ماهية الكمبيالة .

تعتبر الكمبيالة أقدم الأوراق التجارية، وربما أكثرها أهمية، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية (1)، وأما عن بداية ظهورها، فقد ذكر كثير من الذين أرخوا لها أنها ظهرت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وكانت الحاجة الملحة هي سبب ظهورها، فالتجار غالبا في تنقلاتهم يحتاجون نقل النقود معهم، ولاشك أن في هذا خطر عليهم وعلى ما يحملونه معهم من نقود ، فلجؤوا إلى الكمبيالة ، ليستغنوا بها عن حمل النقود (2) .
ولأهمية الكمبيالة نجد أن نظام الأوراق التجارية السعودي عالج أحكامها في ست وثمانين مادة من بين مئة وإحدى عشرين مادة هي كامل مواد النظام، وجعل منها أساسا لأحكام الأوراق التجارية، والالتزام الصرفي على وجه العموم، حيث أحال إلى كثير من أحكامها عند معالجة أحكام السند لأمر ، والشيك .
وسيتيم الحديث عن هذا المطلب من خلال فرعين :

الفرع الأول : تعريف الكمبيالة في اللغة .

كلمة (كمبيالة) لا تعرف في لغة العرب، ولا في استعمال فقهاء المسلمين (3) .
فهي مأخوذة عن الإيطالية من كلمة cambio ، ومعناها الصرف، أي تمكين حامل هذا السند من صرفه ، واستلام قيمته (4) .
والكمبيالة: محرر يتعهد فيه المدين بأن يدفع مبلغا معيناً في تاريخ معين لإذن الدائن نفسه، أو لإذن الحامل للمحرر (5) .

الفرع الثاني: تعريف الكمبيالة في النظام .

نظام الأوراق التجارية السعودي لم يذكر تعريفا للكمبيالة، وإنما حدد البيانات التي يجب أن تشتمل عليها

(1) انظر: إبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، مرجع سابق، (ص 491) .

(2) انظر: اسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، (ص558) .

(3) انظر: عزيز العكيلي ، الوسيط في شرح القانون التجاري الأوراق التجارية ، وعمليات البنوك ، (23/2)، دار الثقافة، عمان، الطبعة الخامسة ، 1434هـ/2013م .

(1) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص28-29)، معهد الإدارة، الرياض، الطبعة الثانية، 1416هـ/1995م .

(2) انظر: مصطفى كمال طه ، القانون التجاري ، (ص17) . محمد المقبل ، الامتناع عن الوفاء بالأوراق التجارية في الفقه والنظام، (ص34-35)، الناشر القلم العربي، 1433هـ .

(3) انظر: سعد الخثلان ، أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي (ص45)، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ، 1425هـ، 2004 م .

(4) انظر: محمود محمد بابلي ، الأوراق التجارية ، (ص17) .

(5) انظر: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط (ص797) .



الكمبيالة، حتى تكون بالمعنى الذي قصده النظام ، ومن هذه البيانات استخلص شرح النظام عدة تعريفات للكمبيالة، نذكر بعضها منها:

1- صك محرر وفق شكل معين حدده النظام، يأمر بموجبه شخص يسمى المحرر أو الساحب شخصا آخر يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع في مكان محدد مبلغا معيناً من النقود، في تاريخ معين ، أو قابل للتعيين ، أو بمجرد الاطلاع، لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد ، أو الحامل⁽¹⁾.

2- ورقة تجارية مكتوبة بكيفية خاصة، تتضمن أمراً صادراً من شخص يسمى الساحب، إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين ، أو قابل للتعيين، لأمر شخص معين يسمى المستفيد⁽²⁾.

3- عبارة عن صك محرر وفقاً لشكل قانوني معين ، ويتضمن أمراً صادراً من شخص يدعى الساحب موجهة إلى شخص يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغاً معيناً لدى الاطلاع ، أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين، إلى شخص ثالث المستفيد⁽³⁾.

وكل هذه التعاريف متقاربة ، ويرى الباحث أن أشملها هو التعريف الأول. ومن خلال ذلك يتبين أن الكمبيالة ورقة ثلاثية الأطراف، فالساحب هو من أصدر أمراً بالدفع، والمسحوب عليه هو المأمور بالدفع، والمستفيد هو صاحب الحق في المبلغ المحدد في الأمر ، وأيضاً الكمبيالة تنطوي على علاقتين قانونيتين: الأولى هي العلاقة بين الساحب والمستفيد، فالمستفيد دائن للأول بمبلغ الكمبيالة، والعلاقة الثانية بين الساحب والمسحوب عليه ، وتسمى اصطلاحاً (مقابل الوفاء) ، وتعني أن المسحوب عليه مدين للساحب، وبدلاً من دفعه للساحب يقوم بدفعه للمستفيد وهو (دائن الساحب)، أما عن علاقة المستفيد بالمسحوب عليه، فإن المسحوب عليه يظل أجنبياً عن الكمبيالة ، ولا تربطه بالمستفيد علاقة قانونية تلزمه بالوفاء بمبلغ الكمبيالة حتى يوقع عليها بالقبول، فإذا وقع المسحوب عليه بالقبول ينشأ في ذمته التزاماً صرفياً، ويصبح هو المدين الأصلي ، ويتحول الساحب إلى مجرد ضامن للوفاء بها⁽¹⁾.

صورة توضيحية للكمبيالة

..... (مكان الإنشاء وتاريخه) (المبلغ رقماً)
إلى..... (اسم المسحوب عليه)
في..... (عنوان المسحوب عليه)
ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة لأمر..... (اسم المستفيد)
مبلغ وقدره : (المبلغ كتابة)
في (تاريخ الاستحقاق)
اسم الساحب
التوقيع
العنوان

(1) انظر: إلياس حداد ، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص50)، معهد الإدارة، الرياض.

(2) انظر: سعيد يحيى ، الوجيز في النظام التجاري السعودي ، (ص355).

(3) انظر: عبدالله العمران ، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص29).

(1) عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص29-30).



المبحث الأول الشروط الشكلية للكمبيالة

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الشروط الشكلية الإلزامية للكمبيالة
- المطلب الثاني: الشروط الشكلية الاختيارية للكمبيالة

المطلب الأول: الشروط الشكلية الإلزامية في الكمبيالة .

يجب أن تحتوي الكمبيالة على شروط شكلية أوجبها النظام لكي ينشأ الالتزام الصرفي صحيحاً منتجاً ، لأثاره القانونية⁽¹⁾، وقد حددت هذه البيانات في المادة الأولى من نظام الأوراق التجارية، والتي تنص على أن تشمل الكمبيالة على البيانات الآتية:

- أ - كلمة كمبيالة مكتوبة في متن الصك، وباللغة التي كتب بها.
- ب - أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.
- ج - اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه).
- د - ميعاد الاستحقاق.
- هـ - مكان الوفاء.

و - اسم من يجب الوفاء له، أو لأمره.

ز - تاريخ ، ومكان إنشاء الكمبيالة.

ح - توقيع من أنشأ الكمبيالة (الساحب).

وسأتناول أحكام هذه البيانات بالتفصيل في الفروع التالية .

الفرع الأول : كلمة كمبيالة مكتوبة في متن الصك وباللغة التي كتب بها.

أوجب نظام الأوراق التجارية أن يتضمن الصك كلمة كمبيالة كتسمية له، لكي يستطيع المتعاملين به أن يميزوه عن غيره من الأوراق التجارية، ولذلك لا يجوز استعمال أي كلمة أخرى مثل (سفتجة أو سند حوالة) لتسمية الكمبيالة؛ لأنها هي الكلمة التي أوجبها النظام⁽²⁾.

ولا يكفي أن تكون كلمة كمبيالة في صدر الورقة عنواناً لها ، أو في ذيلها، وإنما يشترط أن تكون في سياق البيانات المكونة لها أي في صلب الصك ، فيكتب على سبيل المثال (ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة...)، والهدف من هذا البيان الحيلولة دون إضافة كلمة كمبيالة بعد انشاء الورقة ، مما قد يؤدي ذلك إلى تغيير ماهيتها، وبالتالي يلحق الضرر على الموقعين السابقين الذين لم تنصرف إرادتهم إلى ذلك⁽³⁾.

كما اشترط النظام أن تكتب عبارة (كمبيالة) بنفس اللغة التي استعملت لتحرير الورقة التجارية.

فلا يوجد ما يمنع من تحرير الكمبيالة بلغة أجنبية، ولكن يحظر تعدد اللغات، فتكتب لفظ كمبيالة بلغة، وتكتب بقية البيانات بلغة أخرى، مما يفتح المجال للوقوع في اللبس، أو يكون اختلاف اللغة في الصك وسيلة للتضليل⁽⁴⁾.

ومما يستفاد من هذا الشرط أنه يشترط أن تكتب الكمبيالة في محرر⁽⁵⁾.

(1) انظر: إلياس حداد، نظام الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص78-79) ؛ عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص52-53).

(2) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، (ص53).

(3) انظر: زينب سلامه، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص52-53). إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي،(ص79-80).

(4) انظر: زينب سلامه، الأوراق التجارية في النظام السعودي، مرجع سابق، (ص53).

(5) انظر: سعد بن تركي الختلان، أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي ، (ص74) ؛ إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص71) ؛ عبدالرحمن السيد قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه ، (ص52) . محمود بابلي، الأوراق التجارية



و هذا الشرط لم يذكر صراحة في نصوص النظام، ولكن لا يشك أحد بأن المنظم قد جعل من هذه الكتابة شرطا إلزاميا لصحة الكمبيالة، فضرورة شمول الكمبيالة على مجموعة بيانات قضى النظام بلزوم توافرها، وطريقة تداول هذا السند وانتقاله، والتنشيط من إرادة الملتزمين صرفيا، كل هذه الأمور تستدعي لوجود أداة مادية تستطيع تحقيق هذه الأغراض⁽¹⁾، ولا تأثير للصيغة عليها مادام التعبير مستوفيا للبيانات التي حددها النظام⁽²⁾ ولا يشترط أيضا طريقة خاصة في تحريرها، فقد تكون في محرر عرقي، وهو الغالب عملا، وقد تكون في محرر رسمي في القليل النادر، وقد تكتب بخط اليد، سواء من قبل الساحب، أو من قبل غيره، مادامت قد وقعت من الساحب، وقد تكتب بالحاسب الآلي، أو تكون على نماذج مطبوعة⁽³⁾. فإذا لم يتحقق شرط الكتابة امتنع نشوء الالتزام الصرفي، ولا يمكن الاستعاضة عن هذا المحرر، بأي وسيلة أخرى، كاعتراف الأطراف⁽⁴⁾.

وبناء على ذلك فإن الكتابة تعتبر -نظاما- شرط إثبات، وشرط انعقاد للورقة التجارية⁽⁵⁾.

الفرع الثاني : أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

لكي تؤدي الكمبيالة وظيفتها كأداة وفاء وأداة ائتمان، يشترط أن تتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين للمستفيد أو لأمره، ويجب أن يكون هذا المبلغ من النقود، وبهذا فإن الأمر بالدفع، يعتبر محلاً للالتزام الصرفي الثابت في الكمبيالة، كما يعتبر أيضاً بياناً من البيانات الإلزامية، لكي تستكمل الكمبيالة شكلها القانوني، وتخضع لقانون الصرف، والأمر بالدفع هو الذي يميز الكمبيالة عن السند لأمر، حيث أن السند لأمر يكون بصيغة التعهد لا الأمر⁽⁶⁾.

ولا يشترط أن يكون هذا الأمر بعبارة (ادفعوا)، بل يصح أي عبارة يستفاد منها تلك الرغبة كعبارة (تكرموا)، أو ما شابه ذلك، ولكن يجب أن يكون الأمر بالدفع قاطعاً في معناه، أي ليس غامضاً أو معلقاً على شرط، كأن يأتي بصيغة (ادفعوا لأحمد.. بعد بيع المحصول، أو فور وصول البضاعة.. الخ)؛ لأن مثل هذا يشترط يترتب عليه صعوبة في تحديد ميعاد الاستحقاق، مما يعيق الورقة من أداء وظائفها كأداة وفاء وائتمان⁽⁷⁾.

ويشترط أيضاً أن يكون الأمر بدفع مبلغ معين من النقود، فلا يصح أن يكون الأمر على تسليم بضاعة، أو أوراق مالية، أو أي شيء سوى النقود، كما يجب أن يكون المبلغ محدداً تحديداً دقيقاً بحيث يكفي عن اللجوء لمعلومات خارج الورقة، فلا يحق للساحب مثلاً أن يذكر في الكمبيالة ((ادفعوا المبلغ حسب كشف الحساب المرفق))، والسبب في ذلك أن عدم تحديد المبلغ بدقة يجعل معرفة مبلغ الكمبيالة صعباً، مما يعيق من تداول الكمبيالة، والقيام بوظيفتها الأساسية، وهذا أيضاً يتنافى مع مبدأ الكفاية الذاتية الذي يلزم أن يكون موجوداً في أي ورقة تجارية⁽⁸⁾.

أما من حيث الطريقة التي يكتب بها المبلغ في الكمبيالة، فالمنظم لم يتعرض لها، وبالتالي يجوز كتابته بالأرقام، أو الحروف، أو بهما معاً، وإن كان العمل في الغالب كتابتهما معا أي مرتين إحداهما يكتب المبلغ رقماً، والأخرى يكتب المبلغ كتابة⁽⁹⁾.

ونظراً لاحتمال الخطأ، أو الاختلاف بين طريقتي الكتابة، فقد قررت المادة الخامسة من نظام الأوراق التجارية حكماً يفرق بين حالتين من الاختلاف:

الأولى: إذا اختلف المبلغ المكتوب بالحروف عن المبلغ المكتوب بالأرقام في هذه الحالة تكون العبرة بالمبلغ

(ص25)، الطبعة الأولى، 1398هـ/ 1978م. عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص45).

(1) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص71).

(2) انظر: محمود بابلي، الأوراق التجارية، (ص26).

(3) انظر: عاطف بن محمد الفقي، الأوراق التجارية، (ص39)، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.

(4) انظر: عبدالله بن محمد العمران، نظام الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص45).

(5) انظر: سعد بن تركي الختلان، أحكام الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص74-75).

(6) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص45).

(7) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص46).

(8) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص81)؛ سعد الختلان، أحكام الأوراق

التجارية في النظام السعودي، (ص76-77).

(9) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، مرجع سابق، (ص47).



المكتوب بالحروف ، والسبب في ذلك أن كتابة المبلغ بالحروف هي التي أخذت من محرر الكمبيالة عناية ، واهتمام أكثر عند كتابتها.

الثانية: إذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف والأرقام فإن العبرة عند الاختلاف تكون بالمبلغ الأقل، والسبب في ذلك لأنه هو القدر المتيقن لأقل التزام أرادته الساحب.

والأصل أن يحدد الساحب عملة مبلغ الكمبيالة، سواء كانت عملة وطنية ، أو عملة أجنبية، ولكن إذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع في المملكة ، ومبلغ الكمبيالة تم تحديده بعملة أجنبية غير متداولة، فقد أوجبت المادة (46) من نظام الأوراق التجارية أن يتم الوفاء بالنقد المتداول في المملكة حسب سعره يوم الاستحقاق، فإذا تراخى المدين عن الوفاء في اليوم المذكور كان للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الكمبيالة مقوماً بالنقد المتداول في المملكة حسب سعره في يوم الاستحقاق ، أو في يوم الوفاء، ويهدف النظام من ذلك التيسير على المدين من ناحية ، وتدعيماً للثقة الوطنية من ناحية أخرى⁽¹⁾.

ومع ذلك إذا كان الساحب قد اشترط عند تحرير الكمبيالة السعر الذي يحسب على أساسه المبلغ الواجب دفعه، فإن هذا السعر هو الذي يجب اعتماده في الوفاء دون أي سعر آخر بناء على المادة رقم (46) من نظام الأوراق التجارية⁽²⁾.

(وقد تميز نظام الأوراق التجارية السعودي بخروجه على قواعد جنيف الموحدة ، بخصوص جواز اشتراط دفع فائدة ، بالإضافة إلى المبلغ الثابت في الكمبيالة ، إذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لدى الاطلاع ، أو بعد مدة من الاطلاع، فقد نصت المادة السادسة من نظام الأوراق التجارية السعودي على حظر الفائدة بشكل مطلق، وأياً كانت الكيفية التي يتحدد بها تاريخ استحقاق الكمبيالة)⁽³⁾؛ لأن هذه الفائدة تعتبر من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية، فالنبي ﷺ لعن أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: ((هم سواء))⁽⁴⁾. فإذا تضمنت الكمبيالة الكمبيالة شرط الفائدة، فإنه لا يؤثر على الكمبيالة، حيث تظل صحيحة ويعتبر الشرط كأن لم يكن، وبهذا نصت المادة رقم (6) من نظام الأوراق التجارية، وبالتالي يلتزم المدين فقط بدفع المبلغ المحدد في الكمبيالة دون زيادة⁽⁵⁾.

الفرع الثالث : اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه).

يشترط أن يذكر في الكمبيالة اسم المسحوب عليه الذي يجب التوجه إليه من أجل استحصال قيمتها⁽⁶⁾. ولذا فإنه من الطبيعي أن يكون اسم المسحوب عليه محددًا بطريقة يمكن الوصول إليه، والمقصود بالتحديد هنا أمر نسبي يختلف حسب اتساع المدينة، وحسب مركز المسحوب عليه، فمثلاً لو كان المسحوب عليه تاجراً مشهوراً، فإنه من الممكن الوصول إليه بمجرد اسم عائلته ، أو اسمه التجاري، ومن خلال هذا يمكن القول أن معيار التحديد هو أن يكون كافياً لمعرفة المسحوب عليه ، والاهتداء إليه ، فلا يلزم مثلاً تحديد مهنته ولا محل إقامته⁽⁷⁾.

مع أن العادة جرت على إضافة صفته ، وعنوانه ليتمكن الحامل من الاهتداء إليه ببسر وسهولة⁽⁸⁾.

(1) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص54-55).

(2) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص83).

(3) انظر: سعد الخثلان، أحكام الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص78).

(4) انظر: مسلم بن الحجاج بن مسلم، صحيح مسلم، (ص 697)، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ ، 1998م.

(5) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص55).

(6) انظر: محمود بابلي، الأوراق التجارية (ص27)، إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 83)؛ عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 47) ؛ زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 42).

(7) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، مرجع سابق، (ص 47-48).

(8) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 83) ؛ زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، مرجع سابق، (ص 43)؛ عاطف بن محمد الفقي، الأوراق التجارية، (ص44).



وتجدر الإشارة هنا أن المسحوب عليه لا يبدأ التزامه بالكمبيالة ، إلا من تاريخ التوقيع عليها بالقبول، أما قبل التوقيع فالملتزم الأول بها هو الساحب⁽¹⁾.

هذا ومنذ صدر قانون جنيف الموحد أصبح جائزا بناء على المادة الثالثة ، أن يكون المسحوب عليه هو الساحب نفسه، و يظهر أن هذا النهج مفيد من الناحية العملية للشركات والمؤسسات التجارية الكبيرة التي لها فروع متعددة، إذ يمكن للفروع من سحب الكمبيالات على بعضها الآخر ، أو سحبها على الإدارة العامة والعكس كذلك، ويجوز أيضا تعدد المسحوب عليهم في الكمبيالة، إذ من الممكن أن تسحب كمبيالة على عدة أشخاص لا على سبيل التخيير ، وإنما على سبيل الإلزام، ويقصد بالتخيير أي يترك لحامل الكمبيالة الحرية باختيار أيا منهم لمطالبتة بالوفاء ؛ لأن هذا يؤدي إلى عدم التأكد من عنصر أساسي في الورقة، وهو المسحوب عليه⁽²⁾.

وقد يحدث أن يعين الساحب في الكمبيالة اسم شخصي وهمي، لا وجود له كمسحوب عليه ،وهو ما يطلق عليه (بالسحب في الهواء) ، ويعتبر هذا الفعل نصبا واحتيالا من قبل الساحب ، بحيث يحق للحامل ملاحقته بجرم الاحتيال⁽³⁾.

وقد أجاز النظام لساحب الكمبيالة ، أو مظهرها ، أو ضامنها الاحتياطي أن يعين شخصا آخر غير المسحوب عليه ليقبلها ، أو ليدفعها عند القضاء وفقا للمادة (68) من نظام الأوراق التجارية. يسمى هذا الشخص (المسحوب عليه الاحتياطي أو المفوض) ، وفي الغالب يلجأ إلى تعيين مسحوب عليه احتياطي في حالة عدم التوثق من قبول المسحوب عليه الكمبيالة أو وفائها.

الفرع الرابع : ميعاد الاستحقاق.

من البيانات الإلزامية التي يجب أن تتضمنها الكمبيالة ميعاد الاستحقاق ، ويقصد به الوقت الذي يجب على المسحوب عليه الوفاء بقيمتها للمستفيد⁽⁴⁾.

ولعل بيان ميعاد الاستحقاق ، أهم ما يحرص عليه حامل الكمبيالة، سواء مستقيماً أو مظهراً إليه، فعلى أساس تاريخ الاستحقاق ، يمكن له ترتيب شؤون تجارته، وكذلك تبدو أهمية هذا التاريخ في أنه هو الذي يلتزم فيه الحامل بتقديم الكمبيالة للمسحوب عليه للوفاء بها، وأيضا هو الذي يبدأ منه سريان مواعيد الرجوع في حالة عدم الوفاء، وسريان مدة عدم سماع الدعوى من تحرير احتجاج عدم الدفع⁽⁵⁾. ويجب أن يكون تاريخ الاستحقاق معينا بدقة وبطريقة واضحة ، بحيث لا تثير الشك ولا اللبس، وأن لا يكون معلقاً على شرط⁽⁶⁾.

ولقد حددت المادة (38) من نظام الأوراق التجارية على سبيل الحصر أربعة طرق لتعيين تاريخ الاستحقاق وهي:

- 1- أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع.
- ومثال ذلك أن يكتب ((ادفعوا لدى الاطلاع بموجب الكمبيالة لأمر...)).
- 2- أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع.
- ومثال ذلك أن يكتب ((ادفعوا بعد أربعة أشهر من الاطلاع على هذه الكمبيالة لأمر...)).
- 3- أن تكون مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من تاريخ إنشائها.
- ومثال ذلك أن يكتب ((ادفعوا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تحرير هذه الكمبيالة لأمر...)).
- 4- أن تكون مستحقة الوفاء في يوم معين.

(1) عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه ، مرجع سابق، (ص55).

(2) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 48).

(3) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص84).

(4) انظر: عزيز العكيلي، الأوراق التجارية في القانون التجاري الأردني واتفاقيات جنيف الموحدة ، (ص73)، الناشر: دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى، 1993م ؛ مصطفى كمال طه و وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، (ص49) ، الناشر: دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.

(5) زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 42).

(6) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 85).



ومثال ذلك أن يكتب ((ادفعوا في 1439/7/1هـ بموجب هذه الكمبيالة لأمر...))⁽¹⁾.
ومن خلال ما سبق نستطيع القول أنه يشترط في ميعاد الاستحقاق شرطان هما:
الأول: أن يكون هذا الميعاد محددًا بدقة، ووضوح.
ثانياً: أن يكون ميعاد الاستحقاق في الكمبيالة واحداً فقط⁽²⁾.

الفرع الخامس : مكان الوفاء.

يجب أن تتضمن الكمبيالة المكان الذي يتعين فيه الوفاء بقيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق، وهو كذلك المكان الذي تقدم فيه الكمبيالة للقبول، وغالبا ما يكون هذا المكان هو موطن المسحوب عليه الذي يقيم فيه عادة ، أو مركز أعماله التجاري.⁽³⁾

ولهذا البيان أهميته، إذ عندما يحل ميعاد الاستحقاق ، فإن حامل الكمبيالة يقدمها للمسحوب عليه في المكان المذكور في الكمبيالة من أجل الوفاء بقيمتها، فإذا امتنع عن الوفاء يقوم بتحرير الاحتجاج بعدم الدفع⁽⁴⁾ ويجوز بناء على المادة (64) من نظام الأوراق التجارية اشتراط وفاء الكمبيالة في موطن شخص آخر غير المسحوب عليه سواء كان هذا الموطن في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه، أو في جهة أخرى، وهو ما يعرف بشرط توطين الكمبيالة⁽⁵⁾.

ويتعين أن يكون المكان محددًا بصورة واضحة يمكن لحامل الكمبيالة من الاهتداء إليه، ولهذا لا يجوز الاقتصار على ذكر المدينة ، أو المنطقة فقط⁽⁶⁾.

ومما يجدر التنويه إليه أن قانون جنيف الموحد، لم يتعرض لمسألة تعدد أمكنة الوفاء من حيث الجواز أو عدمه، ولكن الكثير من الشراح يرون جواز اشتمال الكمبيالة على عدة أماكن للوفاء، بحيث يكون للحامل أن يختار من بينها ما يلائمه⁽⁷⁾.

الفرع السادس : اسم من يجب الوفاء له أو لأمره.

أوجب نظام الأوراق التجارية السعودي أن تتضمن الكمبيالة اسم المستفيد الذي يجب الوفاء له أو لأمره. ويجب أن يحدد اسم المستفيد بصورة واضحة، وغالبا ما يكون تحديد اسم المستفيد عن طريق الوثائق الرسمية كالهوية الوطنية⁽⁸⁾.

ويعتبر كذلك إذا تم تحديد اسم المستفيد باسمه الحقيقي، أو اسم الشهرة ، أو الاسم التجاري⁽⁹⁾.
ويجوز أن يحدد اسم المستفيد إن كان شخصا اعتباريا بكتابة الاسم المختصر الذي يسمى به ، كأن يكتب مثلا ((ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة لأمر سابق)) ، واسم سابق هنا هو اختصار لاسم الشركة السعودية للصناعات الأساسية باللغة الأجنبية، ويجوز أيضا تحديد اسم المستفيد بصفته ، أو وظيفته لا باسمه كأن يكتب ، مثلا ((ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة لأمر مدير شركة المدينة المنورة للتجارة))، أو باسمه التجاري ، كأن يكتب مثلا ((ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة لأمر مؤسسة القصيم للمقاولات))⁽¹⁾.

(1) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقا للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص57-58).

(2) انظر: سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 21)، 1405هـ/1985م.

(3) انظر: سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق (ص 21)، إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي (ص 86).

(4) انظر: سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق (ص 21).

(5) انظر: محمود محمد بابلي، الأوراق التجارية، (ص28)؛ زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 47) ؛ عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقا للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص 60).

(6) زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 42).

(7) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 49).

(8) انظر: ذكري بن عبدالرزاق خليفة ، المعاملات التجارية والعمليات المصرفية في النظام التجاري السعودي، (ص 61)،الرشد ،الرياض ، الطبعة الأولى . عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقا للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص 60).

(9) عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، مرجع سابق،(ص 50).



ويجوز أن تكون الكمبيالة محررة لأكثر من مستفيد سواء على سبيل الجمع ، كأن يكتب ((ادفعوا لزيد وعمرو)) ، أو على سبيل التخيير، كأن يكتب ((ادفعوا لزيد أو عمرو)) .
فإذا كتبت الكمبيالة بصيغة الجمع ، لا يجوز لأي من زيد ، أو عمر مطالبة المسحوب عليه على انفراد سواء بمبلغ الكمبيالة كاملاً ، أو بمقدار حصته، بل يجب عليهم مجتمعين القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بالقبول ، أو الوفاء ، أو التطهير . أما إذا كتبت الكمبيالة بصيغة التخيير ، فيجوز لكل منهما القيام بالإجراءات السابقة، وإن وفاء المسحوب عليه بمبلغ الكمبيالة لأحدهما يعتبر مبرئاً لذمته⁽²⁾ .
كما يجوز أيضاً أن تكون الكمبيالة محررة لأمر الساحب نفسه، أي أن يسحب الساحب الكمبيالة لأمر نفسه ، فيكتب ((ادفعوا لأمرنا)) ، ويعتبر هذا الصك كمبيالة منذ نشأته ، وقبل تطهيره ، وذلك بناء على المادة رقم (3) من نظام الأوراق التجارية ، ولهذا فوائدها منها أن الكمبيالة لأمر الساحب تستجيب لحاجات عملية مختلفة، فقد لا يعرف الساحب اسم المستفيد بعد، ويرغب في الحصول على قبول المسحوب عليه مباشرة خشية أن يرفض المسحوب عليه قبول الكمبيالة فيما بعد، وكذلك رغبة في جعل تداول الكمبيالة ميسوراً⁽³⁾ .
ومن خلال ما سبق يتبين لنا ضرورة أن تتضمن الكمبيالة اسم المستفيد ؛ لأن نظام الأوراق التجارية السعودي ، لا يجيز الكمبيالة لحاملها ؛ لأن ذلك قد يضر بمصلحة حامل الكمبيالة في حال ضياعها⁽⁴⁾ .
ومما يجدر التنويه إليه أنه قبل صدور قانون جنيف الموحد كان معظم القوانين تستلزم ذكر شرط ((الأمر)) ، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكتب في الكمبيالة ((ادفعوا لأمر...)) ، حتى يكون ممكناً تداول الكمبيالة بالتطهير، ولكن قانون جنيف الموحد مال إلى الأخذ بالنظرية الألمانية، التي لا تستلزم ذكر كلمة ((الأمر))، والتي كانت تكفي بذكر كلمة ((كمبيالة))، ووفقاً لهذا فإن المادة (12) من نظام الأوراق التجارية نصت صراحة ، بأن الكمبيالة تتداول بطريق التطهير حتى ولو لم يكتب فيها أنها مسحوبة لأمر .
وبناء على ما ذكره الساحب الذي لا يرغب أن تتداول الكمبيالة بالتطهير يجب عليه أن يكتب في ذات الكمبيالة شرط ((ليست لأمر))، أو أن يكتب ((ادفعوا إلى فلان شخصياً))⁽⁵⁾ .

الفرع السابع : تاريخ ومكان إنشاء الكمبيالة.

استلزم نظام الأوراق التجارية السعودي أن تشمل الكمبيالة على تاريخ تحرير الكمبيالة .
ويحدد التاريخ عادة باليوم والشهر والسنة فيكتب مثلاً 1439/7/1 هـ ، وقد يكتب بالحروف أو الأرقام أو بهما جميعاً، وليس هناك ثمة فرق أن يكتب التاريخ في أعلى الكمبيالة أو أسفلها، بشرط أن يكون قبل توقيع الساحب في الحالة الأخيرة، ويجب أن يكون تاريخ الإنشاء واحداً حتى ولو تعدد الساحبون ؛ لأنه إذا تعددت التواريخ انتفت صفة التحديد التي من أجلها اشترط النظام هذا البيان⁽⁶⁾ .
وهنا يثور تساؤل لو كتب التاريخ مرتين رقماً ، وكتابة ، وكان بينهما اختلاف أيهما نأخذ ؟
في هذه الحالة يمكن القياس على بيان المبلغ فإذا ، وقع اختلاف يرجح الأخذ بالتاريخ المكتوب حروفاً⁽⁷⁾ .
وإذا ادعى الغير أن تاريخ إنشاء الكمبيالة غير صحيح ، فله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات دون الطعن بالتزوير⁽⁸⁾ بناء على المادة (20) من نظام الأوراق التجارية.

ولتحديد تاريخ إنشاء الكمبيالة جملة من الفوائد منها:

1- يساعد في معرفة هل الساحب كامل الأهلية ، أو ناقصها ، أو عديمها وقت إصدار الكمبيالة، باعتبار أن الدفع بانعدام ، أو نقص الأهلية لا يطهره تطهير الكمبيالة ، وبالتالي يجوز له التمسك به في مواجهة أي حامل لها

(1) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 88).

(2) انظر: نفس المرجع، (ص 88-89).

(3) انظر: زينب سلامة: الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 45).

(4) انظر: سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 22).

(5) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 52).

(6) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (92).

(7) انظر زينب سلامة: الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 50).

(8) انظر: مصطفى كمال طه و وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة (ص53) ؛ زينب

سلامة: الأوراق التجارية في النظام السعودي ، مرجع سابق، (ص 50).



،ولو كان حسن النية(المادة 8 من النظام).

2- بناء على تاريخ الإنشاء نستطيع أن نحدد تاريخ استحقاق الكمبيالة المستحقة الوفاء بعد مدة من تاريخ إنشائها، وبناء عليه نستطيع تحديد تاريخ انتهاء مدة التقديم للوفاء في الكمبيالة مستحقة الدفع لدى الاطلاع، حيث يجب تقديمها خلال سنة من تاريخ انشائها طبقاً للمادة (39) من نظام الأوراق التجارية ، وبناء عليه أيضاً يمكننا أن نحدد مدة تقديم الكمبيالة للاطلاع من المسحوب عليه، إذا كانت مستحقة بعد مدة معينة من الاطلاع، حيث يجب أن تقدم خلال سنة من تاريخ إنشائها (المادة 22 من النظام).

3- هذا التاريخ تظهر فائدته في حالة فض تراحم المستفيدين على مقابل الوفاء الذي لا يكفي للوفاء بالكمبيالات المستحقة في يوم واحد، حيث تقدم الكمبيالة الأسبق تاريخاً (المادة 32 من النظام).

4- من خلال هذا التاريخ يمكننا أن نعرف ما إذا كانت الكمبيالة قد سحبت قبل صدور الحكم بشهر إفلاس الساحب، وبالتالي تكون صحيحة ، ونافذة في مواجهة دائنيه، أو تكون قد سحبت بعد صدور الحكم بالإفلاس، ومن ثم تكون غير نافذة في مواجهة هؤلاء الدائنين⁽¹⁾.

وكذلك اشترط نظام الأوراق التجارية أن تتضمن الكمبيالة مكان الإنشاء، وعادة يكتب مكان الإنشاء قبل تاريخ تحرير الكمبيالة كأن يكتب ((مكة في 1 / 5 / 1438 هـ))⁽²⁾.

وتظهر أهمية تحديد مكان الإنشاء حيث يساعدنا في تعيين النظام الواجب التطبيق عند وقوع التنازع بين الأنظمة بشأن صحة الكمبيالة من حيث شكلها، إذ من المقرر أن شكل الكمبيالة يخضع لنظام الدولة التي أنشئت فيها، وأيضاً تخضع الكمبيالة لنظام الدولة التي أنشئت فيها فيما يتعلق بمواعيد الرجوع والحق على مقابل الوفاء⁽³⁾.

وأيضاً هذا البيان قد يفيدنا في تحديد موطن الساحب ، وبالتالي تحديد سن الأهلية اللازمة للإنشاء ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى⁽⁴⁾.

كما أنه يعتبر أساساً لتطبيق المواد المتعلقة بالوفاء بالكمبيالة التي أنشأت في بلد أجنبي تختلف العملة النقدية فيه عن المملكة العربية السعودية، ولذلك لا يجوز أن تعدد أماكن إنشاء الكمبيالة⁽⁵⁾.

الفرع الثامن : توقيع من أنشأ الكمبيالة (الساحب) .

يعتبر توقيع الساحب على الكمبيالة من البيانات الجوهرية ؛ لأنه يفصح عن إرادة الساحب بالالتزام بالوفاء بقيمتها، وبمجرد أن يوقع الساحب تبدأ الحياة القانونية للكمبيالة بتعيين أول مدين ملتزم بالوفاء بقيمتها، ويبقى الساحب هو المدين الأصلي في الكمبيالة حتى يقبلها المسحوب عليه، فإذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة يكون هو المدين الأصلي، ويصبح الساحب كغيره من الموقعين ضامناً وفاء الكمبيالة إذا تخلف المسحوب عليه عن هذا الوفاء، وإذا تعدد ساحبو الكمبيالة ، فيجب توقيعهم جميعاً عليها، ويكونون متضامنين بالوفاء لحامل الكمبيالة بقيمتها⁽⁶⁾.

والتوقيع على الكمبيالة يكون غالباً بالكتابة، ومع ذلك يمكن أن يكون بوسيلة أخرى كالبصم أو الختم، ولا يشترط كتابة الاسم إضافة للتوقيع ، إلا إذا كان التوقيع غير مقروء⁽⁷⁾.

وإذا كان على الساحب أن يوقع بنفسه على الكمبيالة ، فإنه يجوز أن يوكل غيره بالتوقيع على الكمبيالة لحسابه، وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل ببيان صفته عن الساحب كأن يكتب ((بالنيابة عن فلان)) ، أو ((عن الشركة السعودية)) ، وإلا التزم شخصياً بمضمونها⁽⁸⁾.

أما عن مكان التوقيع فإن النظام لم يحدد المكان الذي يجب أن يوضع فيه التوقيع، ولكن جرى العرف أن يكون

- (1) انظر : عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص 61-62).
- (2) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 93).
- (3) انظر: زينب سلامة: الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 48).
- (4) انظر: سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 23).
- (5) عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، (ص 63).
- (6) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 94).
- (7) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي ، (ص 54).
- (8) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، مرجع سابق، (ص 95).



أسفل الورقة ، ومن ثم يكون قرينة على التزام الساحب بكل ما تضمنته الورقة، وأيضاً يجب أن يكون على ذات الكميالية ، فلا يجوز مثلاً وضعه على ورقة أخرى تؤكد صحة الالتزام في الكميالية⁽¹⁾.

المطلب الثاني : الشروط الشكلية الاختيارية في الكميالية .

تعد الشروط التي نصت عليها المادة الأولى من نظام الأوراق التجارية بمثابة الحد الأدنى من الشروط التي تحقق مبدأ الكفاية الذاتية، وبالتالي يجب أن يتضمنها الصك لكي يكتسب صفة الكميالية، ومن ثم يخضع لنظام الأوراق التجارية.

وحيث أن الغاية من وجود نظام الأوراق التجارية هي تحقيق مصالح أصحاب الشأن فيها، فمن البديهي إذا الاعتراف لهم بحق إضافة شروط أخرى اختيارية ، مادامت تحقق هذه المصالح ، ولا تتعارض مع القواعد التي وضعها النظام⁽²⁾.

وتغلب على هذه الشروط الاختيارية إن وجدت صفة الإيضاح، أو التحديد لغرض من الأغراض التي لم ينص عليها ضمن الشروط الإلزامية، ولكن الطرفان أرادوا من إدراج تلك الشروط ، أو بعضها مزيداً من الإيضاح⁽³⁾.

وسنتناول بالتفصيل أهم هذه الشروط في الفروع التالية :

الفرع الأول : اسم الساحب كاملاً.

المادة الأولى من نظام الأوراق التجارية نصت على وجوب وضع توقيع الساحب على الكميالية عند انشائها لها، ولم تذكر وجوب كتابة اسمه، وبالتالي فإن التوقيع وحده يكفي عن كتابة الاسم. وقد لا يكون هذا الاسم معروفاً من المظهرين ، أو الحامل، لذلك يعتمد البعض إلى اشتراط ذكر اسم الساحب تسهيلاً لرجوع الحامل عليه⁽⁴⁾.

الفرع الثاني : عنوان الساحب والمسحوب عليه.

لم ينص النظام على كتابة عنوان الساحب ، ولا عنوان المسحوب عليه في متن الكميالية. ولكن المصلحة قد تقتضي ذلك تسهيلاً للمراجعة عند الاقتضاء⁽⁵⁾.

الفرع الثالث : شرط (ليست لأمر) .

نصت المادة رقم (12) من نظام الأوراق التجارية السعودي ، بأنه يجوز تداول الكميالية بالتظهير ، ولو لم يكتب فيها صراحة أنها مسحوبة لأمر، ومعنى هذا أن الكميالية هي دائماً لأمر المستفيد ، ولو لم يقرن اسمه بهذه العبارة، فإذا قيل ادفعوا لزيد ، أو ادفعوا لأمر زيد فالكميالية في الحالتين لأمر زيد ، وبالتالي فهي تقبل التظهير. ويستطيع الساحب إن أراد أن يمنع تداول الكميالية بواسطة التظهير إضافة شرط

((ليست لأمر))، أو أي عبارة مماثلة كعبارة ((ادفعوا لفلان فقط)) ، أو ((ادفعوا لفلان دون غيره))، وفي مثل هذه الحالة لا يستطيع المستفيد تظهير الكميالية بل يجب عليه الانتظار حتى موعد الاستحقاق لمطالبة المسحوب

عليه بالوفاء ، أو نقل ملكيتها عن طريق حوالة الحق وفقاً للمادة رقم (12) من نظام الأوراق التجارية. ويكون هذا الشرط ((ليست لأمر)) في أي مكان من الكميالية على أن يرد قبل توقيع الساحب، أما إذا ورد بعد توقيع الساحب ، فيجب أن يكون بخط يده ، أو موقعا تحته.

وإن كان هذا الشرط يمنع تداول الكميالية بالتظهير ، فإنه لا يفقدها صفتها ككميالية فهي تخضع لأحكام قانون الصرف ، فيما عدا انتقال الحق الثابت فيها ، والذي لا يجوز انتقاله إلا وفق أحكام حوالة الحق ، وفي حال المخالفة وتظهير الكميالية مع وجود هذا الشرط، فإن لكل ذي مصلحة أن يتمسك ببطان هذا التظهير⁽⁶⁾.

(1) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، مرجع سابق، (ص 54-55).

(2) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص 72).

(3) انظر: محمود بن محمد بابلي ، الأوراق التجارية ، (ص 34).

(4) انظر: نفس المرجع، (ص 34-35).

(5) انظر: محمود بن محمد بابلي: الأوراق التجارية، (ص 34-35).

(6) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي ، (ص 111-112).



الفرع الرابع : شرط عدم إعادة التظهير.

قد يرى أحد المظهرين على الكميبيالة أن المصلحة في إيقاف تداول الكميبيالة، فيلجأ إلى إضافة هذا الشرط على ذات الكميبيالة، وفي هذه الحالة يحظر على المظهر إليه أن يقوم بتظهيرها، ولو فعل ذلك مع وجود ذلك الشرط، فإن تظهيره لا يكون باطلاً، ولكن من وضع الشرط لا يكون مسؤولاً قبل المظهر له، أو المظهر إليهم اللاحقين بناء على المادة رقم (15) من نظام الأوراق التجارية مع بقائه ملتزماً بالضمان في مواجهة الشخص الذي قام هو بتظهير الكميبيالة إليه⁽¹⁾.

الفرع الخامس : بيان موطن مختار للوفاء بالكمبيالة.

الأصل أن الكميبيالة تقدم في موطن المسحوب عليه للوفاء بقيمتها، إذا كان موطن المسحوب عليه محدد في الكميبيالة، فإذا لم يحدد فيكون المكان الذي بجوار اسم المسحوب عليه هو مكان الوفاء، وقد يحدث أحياناً أن يخشى الساحب، أو المسحوب عليه عدم تواجد المسحوب عليه في موطنه في يوم الاستحقاق، لأي سبب من الأسباب، وتجنباً لما يترتب من ذلك من آثار فقد أجاز النظام للساحب أن يضيف في الكميبيالة بياناً يحدد المكان الذي يجب على الحامل أن يقدمها فيه للوفاء، وسواء كان هذا المكان موطن شخص طبيعي، أو شخص اعتباري، كأن يكون بنك يتعامل معه المسحوب عليه، حيث نصت المادة الرابعة على أنه ((يجوز اشتراط وفاء الكميبيالة في موطن شخص آخر غير المسحوب عليه، سواء كان هذا الموطن في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه، أو في جهة أخرى))، ويجب تحديد شخص من يقوم بالوفاء، فإذا لم يحدد فقد نصت المادة (27) من نظام الأوراق التجارية على أنه ((إذا عين الساحب في الكميبيالة مكاناً للوفاء غير موطن المسحوب عليه دون أن يعين من يجب الوفاء عنده، جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول، فإذا لم يعينه اعتبر ملزماً بالدفع في مكان الوفاء))⁽²⁾.

وإذا كان الساحب هو الذي يقوم بإضافة محل الوفاء المختار في الكميبيالة حين إنشائها، فإنه من النادر أن يكون هذا الإجراء دون اتفاق مسبق مع المسحوب عليه بتحديد المكان المختار، ولهذا إذا عين الساحب محل الوفاء المختار دون علم المسحوب عليه، فإن للأخير الحق بأن يرفض قبوله⁽³⁾.

ويترتب على تحديد موطن الوفاء جملة من الآثار القانونية من أهمها ما يلي:

- 1- يجب على حامل الكميبيالة تقديمها للوفاء في محل الوفاء المحدد في الكميبيالة، فإذا لم يتم الوفاء بها وجب على الحامل عمل احتجاج عدم الوفاء في مكتب الاحتجاج التابع له هذا المكان.
- 2- أن الشخص الذي عين للوفاء بالكمبيالة لا يعد من الملتزمين الصرفيين، لأنه لم يوقع على الكميبيالة بنية الوفاء بقيمتها، ولكنه يفى بها باعتباره وكيلاً عن المسحوب عليه، وبالتالي فإنه مطالب برعاية مصلحة الموكل وتنفيذ تعليماته فيما يتعلق بالوفاء من عدمه، وأيضاً يجب عليه أن لا يقوم بالوفاء قبل أن يتلقى إخطاراً من المسحوب عليه⁽⁴⁾.

الفرع السادس : شرط التدخل في القبول أو الوفاء.

يجوز لأي ملتزم صرفياً، سواء كان الساحب، أو المظهر، أو الضامن الاحتياطي، أن يحدد شخصاً يقوم بقبول الكميبيالة، أو بالوفاء بقيمتها، وذلك عندما لا يتم قبولها، أو الوفاء بقيمتها من قبل المسحوب عليه طبقاً للمادة رقم (68) من نظام الأوراق التجارية، وهذا الشرط مفيد لحامل الكميبيالة؛ لأنه يزيد من فرص الوفاء بها⁽⁵⁾.

الفرع السابع : شرط الرجوع بلا مصاريف.

نصت المادة (54) من نظام الأوراق التجارية، بأنه لا يحق للحامل الرجوع الصرفي على الموقعين على

(1) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 60).

(2) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص 72-73).

(3) إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص 113).

(4) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق (ص 73).

(5) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 60).



الورقة، عند امتناع المسحوب عليه عن القبول أو الوفاء، إلا إذا تم إثبات ذلك في ورقة رسمية تسمى (احتجاج أو بروتستو عدم القبول أو الوفاء)، ولما كان تحرير هذا الاحتجاج يتطلب دفع مصاريف، وأحيانا قد لا تتناسب مع قيمة الورقة، ويلحق ضررا بالغاً بائتمان المدعى عليه، لذا فإنه في الغالب يكون هناك اتفاق بإضافة هذا الشرط، وبالتالي يكون من حق الحامل الرجوع الصرفي على الضامن دون تحرير هذه الورقة (1).

ولا يعفي الحامل وجود هذا الشرط من تقديم الكميالية في المواعيد المقررة، ولا من عمل الاخطارات اللازمة. وإذا أضاف الساحب هذا الشرط سرت آثاره على كل الموقعين، أما إذا أضافه أحد المظهرين، أو أحد الضامين الاحتياطيين سرت عليه آثاره وحده.

وإذا كان الساحب هو الذي وضع الشرط، وعمل الحامل احتجاج مع وجود الشرط تحمل الحامل وحده المصروفات.

وإذا كان الشرط صادراً من مظهر، أو ضامن احتياطي، فإنه يجوز الرجوع على جميع الموقعين بمصروفات الاحتجاج إن عمل احتجاج (2).

الفرع الثامن : شرط عدم الضمان.

الأصل أن جميع الموقعين على الكميالية ضامنون وفاء قيمة الكميالية، إذا تخلف المسحوب عليه عن الوفاء، لكن النظام منح الساحب أحيانا، والمظهر عموماً حق اشتراط اعفائه من الضمان.

فيما يتعلق بالساحب أجازت المادة (11) من نظام الأوراق التجارية أن يشترط عدم ضمان قبولها، لكنها لم تسمح له بأن يشترط اعفائه من ضمان الوفاء بقيمتها في تاريخ الاستحقاق.

وسبب عدم جواز اعفاء الساحب من ضمان الوفاء بقيمة الكميالية، لأنه هو الملزم الأول بدفع قيمتها، ويترتب على اعفائه من هذا الضمان عرقلة تداولها.

وهذا الشرط لا يقتصر أثره عليه فقط، بل يمتد آثاره على جميع الموقعين اللاحقين، ذلك أن الحق الذي ينشأ بإصدار الكميالية ينتقل إلى باقي حملتها عند تظهيرها بجميع أوصافه، وشروطه عند الإصدار.

أما ما يتعلق بالمظهر فقد أجازت المادة (15) من نظام الأوراق التجارية، بإعفائه من ضمان القبول، وأيضاً من ضمان الوفاء، لأنه لا يترتب عليه نفس الآثار التي تترتب على الساحب.

فليس الحامل هو من تسبب في الأصل بدفع ورقة تجارية إلى التداول، كما أن دوره في تظهير الكميالية يقتصر على بيع ما اشتراه.

إن الشرط الذي يضعه المظهر بعدم ضمان قبول الكميالية، أو وفائها محدد الأثر إذ لا يستفيد منه إلا هو دون الساحب، والمظهرين السابقين، أو اللاحقين له عملاً بمبدأ استقلال التواقيع (3).

الفرع التاسع : بيان وصول القيمة.

يقصد ببيان وصول القيمة المقابل الذي حصل عليه الساحب، كنتيجة لتلك العلاقة القانونية، والساحب حينما يقوم بإنشاء الكميالية يهدف لقضاء الدين الذي عليه للمستفيد، أي أن سبب الالتزام بين الساحب، والمستفيد هو العلاقة القانونية السابقة بينهما، والتي بناء عليها أصبح الساحب مديناً للمستفيد، وتتعدد صور هذه العلاقة، فقد تكون عقد شراء، أو عقد قرض أو عقد خدمات... الخ.

فإذا كانت العلاقة بينهما عبارة عن شراء قمح مثلاً فيكتب ((القيمة وصلت قمح)) وإذا كانت عقد قرض فيكتب ((القيمة وصلت نقداً)) وهكذا.

ولهذا الشرط مجموعة من الفوائد منها فكتابته في الكميالية يشعر الغير بجدية الكميالية، ويبعد عنها احتمال كونها ((كميالية مجاملة))، ويجعل حملة الكميالية على علم بماهية ذلك المقابل، وبالتالي لو كان المقابل غير مشروع، فإن البطلان المترتب عليه يعتبر نافذاً في مواجهتهم باعتباره عيباً ظاهراً، كما أنه يمكن الحامل من الاستفادة من الضمانات، أو الامتيازات التي ربما كان دين الساحب الذي عليه للمستفيد مصحوباً بها مثل امتياز بائع المحل التجاري، حينما يتم دفع الثمن بموجب كميالية، أو سند لأمر (4).

(1) انظر: ذكري خليفة، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية في النظام التجاري السعودي (ص 74-75).

(2) انظر: محمود بابلي: الأوراق التجارية، (ص 36).

(3) إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص 119-121).

(4) انظر: عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 66-67).



الفرع العاشر : بيان مقابل الوفاء.

مقابل الوفاء هو حق الساحب تجاه المسحوب عليه ، ولا يشترط النظام أن تتضمن الكمبيالة تبيانا لمصدر ذلك التعامل، أي هل هو عبارة عن قيمة قرض ، أو قيمة بضاعة ، وأيضا ليس شرطا لانتقال ملكية مقابل الوفاء إلى الحامل، ولكن مع هذا فإن الساحب قد يحدد ذلك المصدر في الكمبيالة ، ومثال ذلك أن يكتب ((ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة إلى..... مبلغ وقدره.....من قيمة البضاعة المرسله لكم)) ، وليس من شأن مثل هذا الشرط أن يمس الخصائص الأساسية للكمبيالة ، أو يضعف من ضماناتها، بل العكس فإن كتابة هذا الشرط قد يكون مفيداً ، حيث أنه يوضح للحامل مصدر حق الساحب، وبالتالي يشعره بجديّة الكمبيالة، وحتى لو لم يكن ذلك المصدر صحيحاً ، فإنه لا ينال من صحة الكمبيالة ، بحيث إذا وجدى لدى المسحوب عليه مقابل وفاء، توجب عليه دفع قيمة الكمبيالة، وبصرف النظر عن مصدر ذلك المقابل⁽¹⁾.

الفرع الحادي عشر : سعر الدفع.

أجازت المادة (46) من نظام الأوراق التجارية على جواز أن يبين الساحب في الكمبيالة السعر الذي يحسب على أساسه مبلغ الكمبيالة ، وذلك بقولها ((اذا اشترط وفاء الكمبيالة بنقد غير متداول في المملكة وجب الوفاء بالنقد المتداول فيها حسب سعره يوم الاستحقاق ، ومع ذلك يجوز للساحب أن يبين في الكمبيالة السعر الذي يحسب على أساسه المبلغ الواجب دفعه))⁽²⁾

الفرع الثاني عشر : اتباع تقويم بلد آخر غير بلد الوفاء:

الأصل أن تقويم بلد الوفاء هو المعتمد في حالة اختلاف تقويم بلد الاصدار عنه كما نصت على ذلك المادة (42) من نظام الأوراق التجارية وأيضا تجعل الاستحقاق وفقا للميعاد الذي يتفق مع بلد الوفاء، وكذلك الحال في وجوب ميعاد تقديم الكمبيالة.

ولكن هذه الأحكام لا تسري عندما يضاف شرط في الكمبيالة يقصد اتباع قواعد مختلفة، وبناء على هذا يصح وضع شرط يختلف مع أحكام هذه المادة ، وذلك بالنص على أن يكون تقويم بلد الاصدار هو المعتمد في مواعيد الكمبيالة⁽³⁾.

المبحث الثاني

أثر تخلف الشروط الشكلية للكمبيالة

وتحتة مطلبان:

- المطلب الأول: أثر تخلف الشروط الشكلية الإلزامية للكمبيالة.
- المطلب الثاني: أثر تخلف الشروط الشكلية الاختيارية للكمبيالة.

المطلب الأول: أثر تخلف الشروط الشكلية الإلزامية للكمبيالة .

حددت المادة الأولى من نظام الأوراق التجارية الشروط الإلزامية للكمبيالة ، ثم بينت في المادة الثانية أثر تخلف هذه الشروط الإلزامية بقولها " لا يعتبر الصك الخالي من البيانات المذكورة في المادة السابقة كمبيالة ، إلا في الأحوال الآتية:

- (أ) إذا خلت الكمبيالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها.
 - (ب) وإذا خلت الكمبيالة من مكان الوفاء ، أو من بيان موطن المسحوب عليه اعتبر المكان الذي بجانب المسحوب عليه مكان ، وفائها ، وموطنا للمسحوب عليه.
 - (ج) وإذا خلت من بيان مكان إنشائها، اعتبرت منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب.
- وبناء على هذا فإن الكمبيالة إذا استوفت الشروط الذي نص عليها النظام في مادته الأولى اعتبرت صحيحة. ومن ثم تخضع لأحكام قانون الصرف، أما إذا كان هناك تخلف لبعض هذه الشروط ، فإننا نكون أمام كمبيالة

(1) انظر: نفس المرجع، (ص 67-68).

(2) انظر: محمود بن محمد بابلي ، الأوراق التجارية ، (ص 37).

(3) انظر: محمود بابلي ، الأوراق التجارية ، (ص 38).



معيية، ويختلف أثر تخلف الشرط الشكلي الإلزامي بحسب طبيعته وأهميته، فمن الشروط ما لا يؤثر تركه على صحة الكمييالة مادام هناك شروط أخرى تسد هذا النقص، ومن الشروط ما يؤدي تركه إلى بطلان الكمييالة⁽¹⁾. وسأبين حالات صحة الكمييالة أولا، ثم أعرض حالات بطلان الكمييالة ثانيا.

الفرع الأول: صحة الكمييالة رغم تخلف بعض البيانات الإلزامية.

نصت المادة الثانية من النظام، أن الكمييالة تظل محتفظة بصفاتها ككمييالة مع وجود تخلف ببعض البيانات الإلزامية، كميعاد الاستحقاق، ومكان الوفاء، ومكان إنشاء الكمييالة سواء تخلف أحد هذه الشروط بعضها أو كلها، وفي هذه الحالات حاولت المادة سالفه الذكر إيجاد الحل عن طريق الافتراض، بمعنى أن تظل الكمييالة محتفظة بصفاتها هذه، ويحل البيان المفترض مكان البيان المتروك⁽²⁾، على النحو التالي:

الحالة الأولى: إذا تخلف في الكمييالة ميعاد الاستحقاق؟

إذا خلت الكمييالة من ميعاد الاستحقاق، فإنها لا تفقد صفاتها ككمييالة، وتعتبر مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها.

وهذا الاستثناء لا ينطبق إلا إذا كانت الكمييالة خالية مطلقا من تحديد تاريخ الاستحقاق، أما لو ذكر هذا التاريخ بطريقة أخرى غير قانونية كأن تكتب في الكمييالة مواعيد متعددة للاستحقاق، أو أن يشار إلى موعد الاستحقاق بتاريخ سابق على تاريخ الإنشاء، أو غير ذلك ففي مثل هذه الحالات تكون الكمييالة باطلة⁽³⁾.

الحالة الثانية: إذا تخلف بيان مكان الوفاء من الكمييالة؟

إذا خلت الكمييالة من بيان مكان الوفاء، أو ببيان موطن المسحوب عليه اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه هو مكان وفائها، وموطنا للمسحوب عليه، ولا يؤثر ذلك على صحة الكمييالة، أما إذا لم يعين في الكمييالة مكان الوفاء، ولا موطن المسحوب عليه، ولم يذكر مكانا آخر بجانب المسحوب عليه فقدت الكمييالة صفاتها ككمييالة⁽⁴⁾ إعمالا لمبدأ الكفاية الذاتية في الورقة⁽⁵⁾.

فتعتبر هذه الكمييالة باطلة كورقة تجارية إعمالا لمبدأ الشكلية، ولكنها تتحول إلى سند عادي⁽⁶⁾.

الحالة الثالثة: إذا تخلف بيان مكان الإنشاء من الكمييالة؟

إذا خلت الكمييالة من بيان مكان إنشائها، اعتبرت منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب، وإذا لم يكتب بيان الإنشاء، ولم يرد بجانب اسم الساحب ذكر محل إقامته، أو عنوانه يعد هذا الصك معييا طبقا للقواعد العامة، وبالتالي يفقد صفته ككمييالة⁽⁷⁾، ويتحول إلى سند عادي.

وكذلك لو تعدد ساحبوا الكمييالة، ولم يعين فيها مكان الإنشاء بل ذكر مكان بجانب اسم كل ساحب، فلا يعتبر أي مكان من هذه الأمكنة مكانا لإنشائها، وبالتالي تفقد الكمييالة صفاتها التجارية⁽⁸⁾.

الفرع الثاني: بطلان الكمييالة.

تعتبر الكمييالة باطلة إذا تخلف أي شرط من شروطها الإلزامية⁽⁹⁾، ماعدا الشروط الخاصة بميعاد الاستحقاق، ومكان الوفاء، ومكان الإنشاء، وهذا البطلان يعد بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام، حيث أن الورقة التجارية تؤدي وظيفتها التي تؤثر في الائتمان العام، وبذلك يكون للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، كما أن لكل ذي مصلحة أن يتمسك به للتخلص من الالتزام الناشئ عن الورقة التجارية ضد الحامل، إذا لا يتصور حسن النية

(1) إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص96)؛ زينب سلامة: الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص54)؛ سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص25).

(2) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص54)، إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص98)، سعيد يحيى الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص25).

(3) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام السعودي، مرجع سابق (ص98-99).

(4) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص55).

(5) انظر: القرار رقم 19 لسنة 1404 هـ جلسة 1404/3/22 هـ، ج 1، (ص103).

(6) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص99).

(7) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص55).

(8) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق، (ص99-100).

(9) انظر: (ص12) من هذا البحث.



بالنسبة لتخلف شرط من الشروط الجوهرية في الورقة التجارية⁽¹⁾.
إلا أن بطلان الكمبيالة بسبب تخلف أحد شروطها الإلزامية قد لا يترتب عليه تجريدها من أي أثر قانوني، إذ من الوارد أن تبطل الكمبيالة كورقة تجارية، ولكن تظل ورقة صحيحة كتصرف قانوني آخر، وقد يترتب بسبب الشرط الناقص بالورقة إلى تجريدها من أي أثر قانوني، والأمر يرجع إلى طبيعة الشرط المتروك⁽²⁾.
وسأتناول عرض الشروط، ثم أبين الأثر المترتب على تخلف كل شرط كما يلي:

الحالة الأولى: عدم توقيع الساحب في الكمبيالة، أو عدم ذكر المبلغ، أو عدم ذكر اسم المستفيد؟
يترتب على تخلف هذه الشروط مجتمعة، أو تخلف أحدها إلى بطلان الكمبيالة كورقة تجارية، وكذلك تجريدها من كل أثر قانوني، وتكون هي والعدم سواء؛ لأن هذه الشروط هي جوهر شروط الكمبيالة التي تحدد طرفي الالتزام الصرفي ومحل⁽³⁾.

ومع ذلك يمكن أن تنطبق القواعد العامة التي تقرر اعتبار هذا الصك كمبدأ ثبوت بالكتابة لإثبات الالتزام الأصلي، إذا كان الصك مكتوباً بخط المدين⁽⁴⁾.

ولا يمكن تفسير عدم ذكر اسم المستفيد في الكمبيالة على توجه إرادة الساحب على إنشاء كمبيالة للحامل، والسبب في ذلك أن الكمبيالة للحامل تعد باطلة بناء على المادة رقم (1/ و) من نظام الأوراق التجارية⁽⁵⁾.
الحالة الثانية: إذا تخلف من الكمبيالة تاريخ الإنشاء، أو ذكر لفظ كمبيالة، أو شرط الأمر بالدفع، أو كان محل الكمبيالة شيئاً غير النقود؟

في جميع هذه الحالات تبطل الكمبيالة كورقة تجارية، وتتحول إلى سند دين عادي يخضع للقواعد العامة طبقاً للمادة رقم (2) من نظام الأوراق التجارية⁽⁶⁾.

الحالة الثالثة: إذا لم تكن شروط الكمبيالة على درجة كافية من الوضوح، أو التحديد، أو إذا استندت إلى وقائع خارجة عن الكمبيالة؟

في جميع هذه الحالات تبطل الكمبيالة كورقة تجارية وتتحول إلى سند دين عادي يخضع للقواعد العامة⁽⁷⁾، وبهذا قضت اللجنة القانونية في وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية⁽⁸⁾.

الحالة الرابعة: إذا لم يذكر في الكمبيالة اسم المسحوب عليه، هل تتحول الكمبيالة لسند لأمر، أو لسند دين عادي؟

إن الصك الخالي من ذكر اسم المسحوب عليه، ولو تضمن عبارة كمبيالة، فإنه لا يعتبر كمبيالة، بل يتحول إلى سند لأمر، إذا ما تضمن الشروط اللازمة لصحة السند لأمر، وخاصة تعهد المحرر بأن يدفع مبلغاً من النقود لأمر المستفيد⁽⁹⁾.

المطلب الثاني: أثر تخلف الشروط الشكلية الاختيارية للكمبيالة.

بعدما تناولت أثر تخلف الشروط الإلزامية للكمبيالة، سأوضح أثر تخلف الشروط الشكلية الاختيارية، ولأن الشروط الشكلية الاختيارية لم يوجبها نظام الأوراق التجارية، ولكن يرى المتعاملون إدراجها لمصلحة يرونها جميعاً، أو يراها بعضهم، شريطة ألا تخالف هذه الشروط نظام الأوراق التجارية والنظام العام والآداب العامة،

(1) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، مرجع سابق، (ص 55-56).

(2) انظر: ذكري خليفة، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية في النظام التجاري السعودي، (ص 66).

(3) انظر: ذكري خليفة، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق، (ص 66).
عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، (ص 68).

(4) انظر: عبدالرحمن قرمان، الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية منه طبقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، (ص 68).

(5) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 56).

(6) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، (ص 57-58). ذكري خليفة، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق (ص 66-67).

(7) انظر: زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، مرجع سابق (ص 58).

(8) انظر القرار رقم 19 لسنة 1404 هـ جلسة 1404/3/22، ج 1، (ص 103).

(9) انظر: إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، (ص 102).



ولا تخرج الكمبيالة عن خصائصها الأساسية. وفي الغالب أن هذه الشروط الشكلية الاختيارية إذا ما أضيفت إلى الكمبيالة تفرض قيودا إضافية ، لذا يمنح تخلفها حرية أوسع لأطرافها ، وعلى سبيل المثال لو تم الاتفاق على شرط عدم التظهير لرتب هذا قيودا إضافية لأطرافها .
ومن خلال ما سبق يتجلى لنا أن تخلف هذه الشروط لا يترتب عليه بطلان الكمبيالة (1) .
أيضا كلما قلة الشروط الاختيارية زادت حرية المتعاملين بها ، والعكس كذلك .

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم علي بإكمال هذا البحث ، ووفقي لإتمامه ، فها أنا أصل إلى خاتمة هذا البحث الذي استفدت منه فوائد كثيرة ، ومنافع وفيرة ، ونتائج غزيرة قلله الحمد والمنة وأبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث هي :

- 1 - أن الكمبيالة ليس استخدامها مقصورا على المعاملات التجارية فقط بل تستخدم في المعاملات التجارية وغيرها وبين التجار وغيرهم ، وسبب وصفها بأنها ورقة تجارية لأنها نشأت أصلا لأجل التجارة .
- 2 - الكمبيالة ظهرت بعد الأوراق النقدية لتف بمطالبات التجارة داخليا وخارجيا .
- 3 - المؤكد أن الأوراق التجارية ظهرت وشاع استعمالها منذ القرن الثاني عشر ميلادي .
- 4 - الكمبيالة أول ورقة تجارية ظهرت ثم يليها السند لأمر وأخيرا الشيك .
- 5 - يجب أن تكون الكمبيالة مكتوبة في محرر ، ولم يشترط طريقة خاصة لتحريرها ، فقد تكون في محرر عرفي وقد تكون في محرر رسمي .
- 6 - يشترط أن يكون المحل في الكمبيالة مبلغا من النقود فلا يصح أن يكون مثلا تسليم بضاعة أو أوراق مالية .
- 7 - يجوز في الكمبيالة أن تكون محررة لأكثر من مستفيد سواء على سبيل الجمع أو على سبيل التخيير .
- 8 - يجوز أن يحدد اسم المستفيد في الكمبيالة باسمه الحقيقي أو اسم الشهرة أو الاسم التجاري .
- 9 - التوقيع على الكمبيالة يكون غالبا بالكتابة ، ومع ذلك يمكن أن يكون بوسيلة أخرى كالبصمة أو الختم ، ولا يشترط كتابة الاسم إضافة للتوقيع .
- 10 - يشترط أن يكون تاريخ الاستحقاق في الكمبيالة واحدا فقط .
- 11 - يجوز أن يشترط الساحب عدم ضمان قبول الكمبيالة ولا يجوز له أن يشترط إعفاءه من ضمان الوفاء بقيمتها في تاريخ الاستحقاق ، أما المظهر فيجوز له أن يشترط عدم ضمان القبول وأيضا عدم الوفاء .
- 12 - إذا لم يذكر في صك الكمبيالة اسم المسحوب عليه ولو تضمن عبارة كمبيالة ، فإنه لا يعتبر كمبيالة ، بل يتحول لسند لأمر إذا ما تضمن الشروط اللازمة لصحة السند لأمر .

أما التوصيات فكما يلي :

- 1- اقترح على وزارة التجارة والاستثمار أن تصدر مطبوعات خاصة للكمبيالة - دفتر كمبيالات - وتحمل أرقامها متسلسلة ، مشابهة بذلك الشيك ، ويدون على غلافها أحكامها باختصار .
- 2- اقترح تعديل الفقرة ح من المادة الأولى من نظام الأوراق التجارية ، وذلك بإضافة اسم الساحب وتوقيعه بدلا من التوقيع فقط .

المصادر والمراجع

- 1 - إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمد النجار ، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية ، الطبعة الثانية .
- 2 - إسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم الصحاح، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1429 هـ / 2008 م .
- 3- إلياس حداد ، الأوراق التجارية في النظام السعودي، معهد الإدارة، الرياض.

(1) انظر: سعد بن تركي الخثلان ، أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي ، (ص 85-86).



- 4 - ذكري بن عبدالرزاق خليفة، المعاملات التجارية والعمليات المصرفية في النظام التجاري السعودي، الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.
- 5 - زينب سلامة، الأوراق التجارية في النظام السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1419هـ.
- 6 - سعد الخثلان، أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، 1425هـ، 2004 م.
- 7 - سعيد يحيى، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي، 1405هـ / 1985م.
- 8 - عاطف محمد الفقي، الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
- 9 - عبدالرحمن السيد قرمان: الأوراق التجارية، والإفلاس، والتسوية الواقية طبقاً للأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية، مكتبة العالم العربي، الرياض، الطبعة الثانية، 1429هـ/2011م.
- 10 - عبدالله العمران، الأوراق التجارية في النظام السعودي، معهد الإدارة، الرياض، الطبعة الثانية، 1416هـ/1995م.
- 11- عزيز العكيلي، الوسيط في شرح القانون التجاري الأوراق التجارية، وعمليات البنوك، دار الثقافة، عمان، الطبعة الخامسة، 1434هـ / 2013م.
- 12 - عزيز العكيلي، الأوراق التجارية في القانون التجاري الأردني واتفاقيات جنيف الموحدة، الناشر: دار مجدلاوى، عمان، الطبعة الأولى، 1993م.
- 13 - مجموعة المبادئ النظامية في مواد الأوراق التجارية، الجزء الأول، 1403-1405هـ.
- 14 - محمد المقبل، الامتناع عن الوفاء بالأوراق التجارية في الفقه والنظام، الناشر القلم العربي، 1433هـ.
- 15- محمود بابلي، الأوراق التجارية، الطبعة الأولى، 1398هـ/1978م.
- 16 - مسلم بن الحجاج بن مسلم، صحيح مسلم، (ص 697)، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
- 17 - مصطفى كمال طه و وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، الناشر: دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009 م.
- 18 - المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية 1393هـ/1973م.
- 19 - موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (761/2) مكتبة الرشد الرياض، الطبعة العاشرة 1432هـ - 2011م.